

PCT/WG/10/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 16 فبراير 2017

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة العاشرة

جنيف، من 8 إلى 12 مايو 2017

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير عن الدورة الرابعة والعشرين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة الرابعة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي عُقد في ريكيافيك، آيسلندا، في الفترة من 8 إلى 10 فبراير 2017. ويحتوي المرفق الثاني للملخص الرئيس على ملخص رئيس الدورة غير الرسمية السابعة للفريق الفرعي المعني بالجوهر التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، التي عُقدت في ريكيافيك يومي 6 و7 فبراير 2017، أي قبيل اجتماع الإدارات الدولية.

2. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً
بملخص رئيس الدورة الرابعة والعشرين لاجتماع
الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون
بشأن البراءات (الوثيقة PCT/MIA/24/15)،
الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

[بلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة الرابعة والعشرون، ريكيافيك، من 8 إلى 10 فبراير 2017

ملخص الرئيس

(أحاط الاجتماع علماً به؛ مُستنسخ من الوثيقة PCT/MIA/24/15)

مقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته الرابعة والعشرين في ريكيافيك، في الفترة من 8 إلى 10 فبراير 2017.

2. وكانت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية مُمثَّلةً في الدورة: مكتب البراءات النمساوي، والمعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية، والمكتب الكندي للملكية الفكرية، ومكتب براءات الاختراع المصري، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي (Rospatent)، والمكتب الفنلندي للبراءات والتسجيل، والمكتب الهندي للبراءات، ومكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب البراءات الإسرائيلي، ومكتب اليابان للبراءات، ومكتب كوريا للملكية الفكرية، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، ومكتب الملكية الفكرية الحكومي لجمهورية الصين الشعبية، والمكتب السويدي للبراءات والتسجيل، ومكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية، والمعهد الأوكراني للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.

3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

البند 1: افتتاح الدورة

4. رحَّب السيد جون سانديج، نائب المدير العام لليويو، بالمشاركين نيابةً عن المدير العام. وفي كلمته الافتتاحية، خصَّ بالترحيب رئيس وأعضاء وفد مكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية الذين يحضرون الاجتماع للمرة الأولى بعد تعيين مكتبهم كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في الدورة الثامنة والأربعين لجمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في أكتوبر 2016. وأشار نائب المدير العام إلى اجتياز عتبة 3 ملايين طلب منشور بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات يوم 2 فبراير 2017. وقال إن عمل الإدارات الدولية لتحقيق نتائج عمل دولي تستوفي أعلى المعايير كان أساس نجاح معاهدة التعاون بشأن البراءات، مما جعلها الخيار الأفضل لمقدمي الطلبات الساعين لحماية البراءات دولياً. وتزامن وقت هذا الإنجاز، مع صدور مذكرة للمدير العام بعنوان "نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات - نظرة عامة والتوجهات والأولويات المستقبلية الممكنة" نشرت "كغذاء للفكر" بشأن توجهات العمل المستقبلي وأولوياته في زيادة تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

5. ورحبت السيدة بورغيلدور إرنسدوتير، رئيسة مجلس معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات ورئيسة مكتب أيسلندا للبراءات، بالمشاركين نيابةً عن معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات. وشددت في كلمتها الافتتاحية على أهمية الإدارات الدولية كركيزة في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأوضحت السيدة إرنسدوتير دور المعهد في تزويد العملاء في جميع أنحاء العالم بنتائج العمل الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات والبحث التجاري في حالة التقنية الصناعية السابقة.

6. وأشار الأستاذ الدكتور حبيب أسان، رئيس مكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية إلى أنها المرة الأولى التي يحضر فيها المكتب الاجتماع بعد تعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في الدورة الثامنة والأربعين لجمعية

معاهدة التعاون بشأن البراءات في أكتوبر 2016. وشكر الدكتور أسان الدول الأعضاء على ثقتها في أداء المكتب وظائفه الجديدة، وأشاد بمساعدة مكتب كوريا للملكية الفكرية والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية في هذه العملية. وذكر أن المكتب شهد منذ تعيينه تغييرات كبيرة حدثت نتيجة اعتماد قانون الملكية الصناعية الجديد. فقد تغير اسم المكتب من معهد تركيا للبراءات إلى مكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية. وقد أتاح القانون الجديد توظيف 50 فاحص براءات جديد لتعزيز كفاءة المكتب وقدرته على توفير الخدمات في المنطقة. وجرى اختصار إجراءات منح البراءات وتبسيطها. وأدرجت إجراءات الاعتراض اللاحقة لمنح البراءة بغية ضمان جودة البراءات السارية. وقدمت تحسينات إجرائية مختلفة، مثل ردّ الحقوق. وأعطيت ملكية الاختراعات التي تنتجها الجامعات إلى الجامعات نفسها بدلا من الأكاديميين، مع ضمان حصول الأكاديميين ما لا يقل عن 30 في المائة من الدخل المولّد من تسويق الاختراع. وأدرجت أحكام خاصة لحق استخدام الاختراعات التي تمولها الدولة من قبل المؤسسات العامة. وأضيفت أحكام بشأن الكشف عن منشأ الاختراعات القائمة على الموارد الوراثية.

البند 2: انتخاب الرئيس

7. وترأست الجلسة السيدة بورغيلدور إيرلنسدوتير، رئيسة مجلس معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات.

البند 3: اعتماد جدول الأعمال

8. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة PCT/MIA/24/1 Rev.

البند 4: إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات

9. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدّمه المكتب الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات¹.

البند 5: المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

10. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة المبين في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي، بما في ذلك عقد اجتماع للفريق الفرعي في عام 2018.

البند 6: الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

11. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/9.

12. وأعربت جميع الإدارات التي أخذت الكلمة عن تقدير واسع النطاق للتطورات الأخيرة في الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ووافقت عموماً على الأولويات المقترحة للعمل المقبل للمكتب الدولي والإدارات الدولية. وتوقّر الخدمات الشبكية العديد من المزايا للمتقدمين، وخاصة للبعيد جغرافياً عن مكتب تسلم الطلبات الذي اختاروه أو الإدارة الدولية التي اختاروها. وأعربت العديد من الإدارات عن تقديرها لتعاون المكتب الدولي في ضمان تكوين النظام بشكل يراعي احتياجاتهم.

¹ تتوفر نسخة من العرض على موقع الويبو:

13. وعلى الرغم من أن معظم الإدارات قد نفذت، ضمن دورها كمكتب تسلم طلبات، أو كانت في سياق تنفيذ خدمات لدعم عمل الخدمات الشبكية، فقد أشارت عدة إدارات إلى أن الطلبات التقليدية، مثل برنامج الويبو للإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE)، لا زالت تستخدم بشكل كبير وذات أهمية لأجزاء معينة من قاعدة مقدمي الطلبات، وخاصة في القضايا الناشئة عن قوانين الأمن الوطني. وأشارت إدارة واحدة أن مكتبها اتخذ قرارا بوقف قبول الطلبات الدولية المودعة باستخدام برنامج الويبو للإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات. وأضافت أن الانتقال نجح بفضل الاتصالات المستهدفة بعناية والعمل بشكل وثيق مع العملاء الرئيسيين وتوفير الدعم عبر الهاتف والمساعدة مع مسائل مثل إعداد الحسابات، وقد ارتفعت نسبة التطبيقات الدولية المودعة حاليا باستخدام برنامج الإيداع الإلكتروني إلى 80 في المائة من الطلبات.

14. وأكدت عدة إدارات على أهمية المضي نحو استخدام نسق XML لتبادل متون الطلبات ومعلومات غلاف الملف وتقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة ومعلومات المعالجة. وتعمل العديد من الإدارات على تطوير أدوات وعمليات لتحويل الملفات من نسق docx. في المرفق واو إلى نسق XML المحدد في المرفق "واو" وتتعاون هذه الإدارات فيما بينها ومع المكتب الدولي سعيا للاتساق وحل المشاكل، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقييم الصفحات. وأوضح المكتب الأوروبي للبراءات أنه سيقدم اقتراحا بإدخال تعديلات على المرفق واو لدعم إيداع الملفات بنسق docx. مباشرة. وسيوفر ذلك فوائد مختلفة، منها التغلب على بعض القضايا المرتبطة حاليا بقبول الرسومات بالألوان. وأشارت إدارة واحدة إلى أن جميع خدمات الإيداع الإلكتروني تواجه في الوقت الحاضر صعوبات تستدعي تحويل الرسومات إلى ملفات من نسق TIFF بالأبيض والأسود والأبيض. وأشارت إدارة أخرى إلى أهمية إمكانية تبادل المعلومات وعرضها بشكل مستقل عن اللغة.

15. وأعربت العديد من الإدارات عن اهتمامها بالخدمات الإلكترونية، وأشارت إدارة إلى أنها تدرس بنشاط إمكانية استخدام الخدمات الإلكترونية كي تشكل الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات أساس خدماتها الإبداعية الجديدة.

16. ورأت عدة إدارات أن أدوات الإبلاغ في الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تقدم فوائد كبيرة. وطلبت إحدى الإدارات إضافة المزيد من وظائف الإبلاغ بشأن تقارير الفصل الثاني المتعلقة.

17. وأشارت عدة إدارات إلى أنها تستخدم الخدمات الشبكية لمعظم وظائف مكتب تسلم الطلبات، وأن هذه الخدمات تُنفذها وتحظى بتقدير المودعين. وتستخدم بعض الإدارات الخدمات الشبكية للبيانات ضمن دورها كإدارة دولية. وأضافت الإدارات أن التعاون مطلوب من أجل تقديم تقارير البحث الدولي والآراء مكتوبة بنسق XML بشكل فعال.

18. وبشكل عام، فإن معظم المكاتب التي تستخدم خدمات نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) القائمة على برنامج التصفح أعجبت به، إلا أنها رأت أن التحسين ممكن في مجال التدريب والمعلومات المتعلقة بالوظائف الجديدة للمكاتب والمتقدمين على حد سواء.

19. إن الاجتماع:

(أ) أحاط علما بالتطورات الأخيرة في الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات؛

(ب) أعرب عن رضاه بتوجهات التنمية المستقبلية؛

(ج) وأشار إلى ضرورة النظر بعناية في التخطيط لوقف العمل ببرنامج الويبو للإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE) والتشاور مع مكاتب تسلم الطلبات لهذا الغرض؛

(د) وأحاط علماً بتوصيات المكتب الدولي للإدارات الدولية بشأن أنشطتها وخدماتها للتفاعل مع خدمات المكتب الدولي الإلكترونية.

البند 7: نسخة البحث الإلكترونية (eSearchCopy)

20. استندت المناقشات إلى الوثيقتين PCT/MIA/24/7 و PCT/MIA/24/10.
21. وأفاد المكتب الدولي بأن 13 زوجاً إضافياً من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولية قد بدأت تبادل الوثائق أو خصص لها تاريخ محدد منذ إعداد الوثيقة، إضافة إلى تلك المذكورة في المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/24/10.
22. وأفاد المكتب الأوروبي للبراءات أن تجربته الأولى لخدمة نسخة البحث الإلكترونية (eSearchCopy) في سبعة مكاتب تسلم قد اختتمت بنجاح، وانتجت منهجية فعالة يمكن استخدامها لتوسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل مكاتب تسلم إضافية. ويخطط المكتب أن تنضم ثلاث مجموعات مكونة من أربعة مكاتب إلى النظام في 2017، مع العمل بخدماتي النسخ الإلكترونية والنسخ الورقية لفترة شهرين للتأكد من أن الأنظمة تعمل بشكل فعال قبل الانتقال تماماً إلى خدمة eSearchCopy. وقد أظهرت تقييمات التجربة تحسناً في الالتزام بالوقت وتخفيضات في تكاليف مكاتب التسلم والمكتب الأوروبي للبراءات كإدارة للبحث الدولي. ولوحظ أن النظام ساعد إدارات البحث الدولية في الاستفادة من البيانات البليوغرافية الإلكترونية لمكتب التسلم. ودعا المكتب الإدارات الأخرى الراغبة في أن يرسل مكتب تسلمها نسخ بحث باستخدام خدمة eSearchCopy إلى التواصل معه، مشيراً إلى أن ذلك سيكون على الأرجح عام 2018، لأن الجماعات المقترحة لعام 2017 قد اكتملت.
23. وأشارت إدارات مختلفة إلى أنها تستخدم خدمة eSearchCopy في كثير من القضايا ضمن دورها كمكتب تسلم وإدارة للبحث الدولي. وأضافت أن التجربة كانت جيدة وأنها تنصح الإدارات الأخرى باستخدام الخدمة. ولكن ثمة مشاكل مع جودة الرسومات في بعض الحالات، غير أنها تشابه تلك التي ووجهت مع نقل نسخ البحث الورقية ومسحها ضوئياً وليست بالجديدة. وأشار إلى الدعم المطلوب للتحسينات المستهدفة على الخدمة المدرجة في المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/24/10. ورأت إحدى الإدارات أن من المهم تقييم المسائل والعمليات المتعلقة بالمستندات المقدمة في وقت لاحق تقيماً دقيقاً، في حال كان من الضروري أن تصل المعلومات المتعلقة بالتغيرات إلى إدارة البحث الدولي بسرعة.
24. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها ترسل إلكترونياً، ضمن دورها كمكتب تسلم، جميع نسخ البحث إلى المكاتب الأخرى العاملة كإدارة للبحث الدولي، ولذلك فإن الانتقال إلى خدمة eSearchCopy ليس من أولوياتها، ولكن أبدت استعدادها للنقاش مع الإدارات الراغبة في التغيير.
25. وأعربت كثير من الإدارات عن اهتمامها بتجربة "التشبيك" المقترحة، مشيرة إلى أن التجربة قد تعود بمنافع كبيرة، وخاصة إن اقترنت بخدمة eSearchCopy. ولكن نظراً لقضايا المالية ومراجعة الحسابات الكبيرة، ينبغي أن يدرس الاقتراح بعناية كبيرة.

26. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقتين PCT/MIA/24/7 و PCT/MIA/24/10.

البند 8: تمديد تعيين الإدارات الدولية

27. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/2.
28. وأقرت الإدارات بأهمية ضمان قدرة لجنة التعاون الفني على المضي قدماً بكفاءة. ويشمل ذلك:

(أ) الصياغة الدقيقة لمستندات الطلبات بغية التأكد من وضوحها وكمالها؛

(ب) قراءة طلبات الإدارات الأخرى في أقرب وقت ممكن بعد نشرها والإشارة إلى مجالات الاهتمام المحتملة قبل الدورة للنظر في الردود، وإصدار وثائق "إضافة" لتوضيح نقطة هامة في حال الضرورة؛

(ج) ضمان أن تكون التدخلات التمهيدية خلال الدورة قصيرة وتركز على أهم القضايا - إذ ينبغي عادة أن تكون اللجنة قادرة على تقدير ما إن كانت الإدارة القائمة قد استوفت الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في قاعدتي معاهدة التعاون بشأن البراءات 36 و63، وأن يكون المندوبون قد قرأوا الوثائق مقدما لطلب أية إيضاحات ضرورية لمثل هذه الأمور.

29. وأشارت عدة إدارات إلى عزمها استخدام مشروع استمارة الطلب الذي ناقشه الفريق الفرعي المعني بالجودة كأساس لطلباتها وحثت الآخرين على القيام بالمثل. وقد أرسلت بعض الإدارات مسبقا نسخ مشروعات طلباتها، التي سيراجعها المكتب الدولي في أقرب وقت ممكن.

30. واتفقت الإدارات على أن من المستحسن، لدواعي الشفافية، الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاتساق بين متون الاتفاقات المبرمة بين المكتب الدولي والإدارات الدولية وأن تبرز الخلافات بأعلى قدر ممكن من الوضوح والتام والاتساق في المرفقات. ويشمل ذلك بيانات واضحة أو إشارات إلى اتفاقات بشأن القيود المفروضة على نطاق أو عدد الطلبات الدولية التي تدخل في اختصاص إدارة معينة. ويعتبر المشروع المبين في الملحق أساسا جيدا لاتفاق نموذجي لجميع الإدارات، مع الإشارة إلى أنه:

(أ) يجوز للإدارات التي أنشئت اتفاقاتها بلغات متعددة أن تطلب بيانا بأن لكل اللغات ذات الحجية؛

(ب) ويمكن لبعض الإدارات أن تطلب اختلافات طفيفة في النص لأسباب وطنية محددة؛

(ج) وينبغي الإقرار بأن معظم النصوص المذكورة في المرفقات - وخاصة، ولكن ليس حصرا، ما يرد بين قوسين معقوفين - تضع أمثلة لتوجيه اتساق الصياغة. ويقبل أي حذف أو تغيير للنصوص داخل المرفقات شريطة أن تكون النتيجة متسقة مع التزامات الإدارات بموجب معاهدة (بما في ذلك القواعد والتعليمات الإدارية). ولم يشتمل النموذج على جميع الاحتمالات ضمن المرفقات، مثل تلك المتعلقة بالأسس التي تقرر الإدارة بموجبها إعادة المبالغ المدفوعة لقاء عمليات البحث السابقة.

31. إن الاجتماع:

(أ) أحاط علما بالتواريخ المحددة المطبقة على الجدول الزمني الذي اتفق عليه الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، على النحو المبين في الفقرة 4 من الوثيقة PCT/MIA/24/2؛

(ب) وأحاط علما بالتدابير المقترحة في الفقرة 10 من الوثيقة PCT/MIA/24/2 لضمان جلسة فعالة ومفيدة للجنة معاهدة التعاون بشأن البراءات المعنية بالتعاون التقني؛

(ج) ووافق على الاتفاق النموذجي الوارد في مرفق الوثيقة PCT/MIA/24/2 كأساس للمناقشات الثنائية بين المكتب الدولي والإدارات الدولية الفردية، مع مراعاة القضايا المبينة في الفقرة 30 أعلاه.

البند 9: تعزيز الترابط بين المرحلة الدولية والمرحلة الوطنية

32. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/11.

33. وذكر مكتب اليابان للبراءات أن التدبير (أ-2) "إذا استُشهد بوثائق محرّرة بلغات غير الإنكليزية، تعيّن ذكر الجزء المناظر لها في وثائق أسرة البراءات المحرّرة بالإنكليزية إن وجدت" (أ-2) لقي دعماً واسعاً من الإدارات في اجتماع عام 2015، وودّ المكتب إدراجه في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكر المكتب الخيارين المتاحين للإشارة إلى الوثائق المحرّرة بالإنكليزية، وهما الصندوق C أو مؤشر أسرة البراءات. وأمل مكتب اليابان للبراءات أن تعدّل الفقرتان 69.15 و82.16 قريباً. أما بالنسبة للتدبير (ب-4) "إجراء بحوث أيضاً بشأن الموضوعات التي لا تعتبر أهلاً للحماية بموجب القوانين الوطنية الخاصة للبراءات"، فقال المكتب إنه يطبق هذه الممارسة في إجراءات البحث الدولي التي يضطلع بها. واقترح المكتب أيضاً تعديل المبادئ التوجيهية لتفسير أن عدم وضوح المطالبات والوصف والرسومات، وعدم وجود دعم للمطالبات ليسا مثاليين على أن الطلب "غير صحيح من حيث الشكل أو المحتوى".

34. ورحبت الإدارات بمبادرة مكتب اليابان للبراءات لتعزيز الترابط بين المرحلة الدولية والمرحلة الوطنية لإجراء معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأكدت الإدارات دعمها للتدبير (أ-2) وأيدت أيضاً التدبير (ب-4) شريطة أن يكون البحث بشأن الموضوعات التي لا تعتبر أهلاً للحماية بموجب القوانين الوطنية الخاصة اختياريًا لإدارات البحث الدولي.

35. وأيدت بعض الإدارات التدبير الذي يرمي إلى توضيح الفقرة 3.2 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ولكن ذكرت إحدى الإدارات أن الصياغة الحالية لهذه الفقرة قائمة من قبل دمج المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والمبادئ التوجيهية للفحص التمهيدي الدولي، وهي جزء من نظرة عامة للبحث الدولي. واقترحت الإدارة المذكورة تعديل هذه الفقرة بإضافة كلمة "مراقبة" قبل "القضايا الهامة وذات الصلة"، وإضافة هذا المصطلح إلى المسرد لتوضيح هذه المسألة.

36. وفيما يتعلق بالتدبير (ج-6) "الاستفادة من المسار السريع لمعالجة البراءات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات"، دعمت إدارتان مبادرة دمج برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات في نظام البراءات الدولي، التي كانت جزءاً من الاقتراح المشترك PCT 20/20 الذي قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

37. وأحاط مكتب أستراليا للملكية الفكرية الاجتماع علماً بأنه شرع الشهر الجاري في عملية تجريبية، دعا فيها المودع الذي يلج المرحلة الوطنية إلى مراعاة الرأي المكتوب أو تقرير البحث والفحص التمهيدي الدوليين قبل الشروع في الفحص الوطني وذلك بإدخال تعديلات على الرأي أو التقرير و/أو إبداء تعليقات عليها. ونتيجة لهذه الدعوة، تضاعف عدد الطلبات التي أدخل فيها مقدم الطلب تعديلات أو تعليقات قبل الفحص الوطني.

38. ووافق الاجتماع على أن يعمل مكتب اليابان للبراءات جنباً إلى جنب مع المكتب الدولي لإدراج التعديلات المقترحة على المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الواردة في الوثيقة PCT/MIA/24/11، مع مراعاة التعليقات الواردة في الفقرات من 32 إلى 37 أعلاه. وأكد الاجتماع أن الصندوق C أو مرفق أسرة البراءات في الاستمارة PCT/ISA/210 يمكن أن يستخدم للإشارة إلى الأجزاء ذات الصلة لأعضاء أسرة البراءات.

البند 10: إحالة نسخ من الوثائق المذكورة في تقارير البحث الدولي أو تقارير الفحص التمهيدي الدولي

39. استندت المناقشات إلى الوثيقتين PCT/MIA/24/8 و PCT/MIA/24/8 Add.

40. واتفقت الإدارات على أهمية ضمان حصول المودعين والمكاتب المعينة على نسخ من وثائق البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي على النحو المحدد في قاعدتي معاهدة التعاون بشأن البراءات 3.44 و 2.71، في حال تعذر الحصول عليها من مصادر أخرى. ووافقت الإدارات على مراجعة الإدخالات ذات الصلة وتصحيحها واستكمالها في دليل مودع الطلب بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقدمت العديد من الإدارات معلومات متاحة على مواقعها على شبكة الإنترنت. ورأت إدارة أن من المناسب تقديم مزيد من المعلومات، مشيرة إلى احتمال ألا يبحث مستخدم في مكتب معين عن المعلومات في الدليل المذكور.

41. وأشارت الإدارات إلى الجاهزية الفنية لخدمة التبادل الآمن لنسخ ووثائق التقنية الصناعية السابقة مع المودعين والمكاتب من خلال نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT)، ولكن أبدت ملاحظة بأنه رغم أن ما سبق لن يتيح الوثائق للجمهور، فإن قضايا حق المؤلف والحقوق التعاقدية ستنتج عن تبادل الوثائق بانتظام على هذا النحو. ورأت بعض الإدارات أهمية أن توفر قاعدتا معاهدة التعاون بشأن البراءات 3.44 و 2.71 أساسا لإتاحة الوثائق للمودعين والمكاتب المعينة، ولكن ليس للمكتب الدولي، الذي سينفذ إليها. ففي بعض الحالات، تكون الحدود التقنية لأنواع المستندات الممكن تبادلها من خلال نظام ePCT ونظام تبادل الوثائق الإلكتروني (PCT-EDI) قيودا، لأن الإدارات لا تراقب شكل ووثائق مستندات خلاف البراءات في المصدر. وأشارت إحدى الإدارات إلى امتلاكها خدمات تقنية لتبادل الوثائق مع بعض المكاتب الأخرى (وإمكانية إتاحتها للآخرين)، ولكنها ذكرت أن معظم المكاتب المعينة تمتلك الوسائل الكافية للحصول على معظم مستندات خلاف البراءات ذات الصلة، وبالتالي فإن مستوى استخدام التقنية المذكورة منخفض للغاية ولا يبرر العمل التقني على تطوير نظم جديدة.

42. وأوصى الاجتماع بأن تقدم جميع الإدارات الدولية منهجيات واضحة للمودعين والمكاتب المعينة للحصول على نسخ من الوثائق المذكورة وأن تتأكد من إدراج المنهجيات والتكاليف بشكل واضح في دليل مودع الطلب بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 11 من جدول الأعمال: عدد الكلمات في الملخصات ورسوم صفحات الغلاف

43. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/13.

44. واتفقت جميع الإدارات التي أخذت الكلمة على أهمية أن تكون الملخصات مفيدة لاستخداماتها كأدوات مسح ومواد بحث لمن يستخدمونها، على الرغم من أن بعض الإدارات لا تستفيد كثيرا من الملخصات في عمليات البحث الخاصة بها. وأشارت الإدارات إلى أن الفاحص في إدارة البحث الدولي هو وحده من يمكنه الحكم على جودة ملخص معين. وأكدت على أن النطاق الموصى به لطول الملخصات هو مجرد توجيه، وقد لا يناسب اتباعه في حالات معينة. وذلك لأن احتياجات الكشف الفعال تختلف بتنوع مجالات التكنولوجيا والحالات الفردية.

45. وأشارت الإدارات أيضا إلى أهمية توسيع الإرشادات الواردة في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بإدراج معلومات بشأن طول الملخصات الموصى بها في لغات مختلفة، والنظر في فائدة إضافة مواد من مصادر مثل معيار الويبو ST.12 ("المبادئ التوجيهية العامة لإعداد ملخصات ووثائق البراءات"). وينبغي أن يدرس التفاعل بين الأجزاء ذات الصلة من مواد معاهدة التعاون بشأن البراءات وقواعدها والمبادئ التوجيهية لمكتب تسلم الطلبات والمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والمبادئ التوجيهية للفحص التمهيدي الدولي بعناية. وأشارت إدارة واحدة إلى أنها ستعيد النظر في تعليماتها

الحالية إلى الفاحصين بإعداد النص عن طريق تعديل المطالبة 1 إن كام الملخص غير مناسب أو مفقوداً، وطلبت معلومات من الإدارات الأخرى عن النهج الذي اتخذته في حالة مماثلة. وأكدت إدارة أخرى أنها ترى أن النص المستخدم في المطالبة 1 سيكون، على الأغلب، عاماً وغير ذي فائدة كجزء من الملخص.

46. ورأت الإدارات أن من واجب مقدم الطلب تقديم ملخص مناسب وأن إجراء إدارة البحث الدولي لمراجعة عميقة للملخص لا ينبغي أن تصبح القاعدة المعتادة. غير أن من الصعب تنفيذ ما سبق في ضوء الخيارات المفتوحة أمام مكتب التسليم وإدارة البحث الدولي. فقد يلاحظ مكتب التسليم عيوباً في الاستارة PCT/RO/106، ولكنه لا يستطيع الحكم على الأسس الموضوعية، والعقوبة الوحيدة المتاحة لعدم الامتثال هي اعتبار الطلب الدولي مسحوباً. أما إدارة البحث الدولي فتستطيع إضافة ملاحظاتها في الإطار السابع من الرأي المكتوب وتعديل الملخص واختيار رسومات مختلفة، ولكنها لا تستطيع أن تطالب مقدم الطلب بأي شيء. وفي حالة الرسوم، لا يستطيع مقدم الطلب تعديلها دون أن يطلب فحواً تمهيدياً دولياً، وهو ما لا يرد بأي حال في الطلب الدولي عند نشره. ورأت إدارة واحدة أن مقدم الطلب قد يملك أسباباً لصياغة الملخص بطريقة معينة، وقد لا يرغب أن تعدله إدارة البحث الدولي.

47. واتفقت الإدارات على احتمال محدودة نطاق مكتب التسليم كي يساهم بشكل مباشر في ضمان جودة الملخصات، ورأت ألا حاجة لتغيير الإرشاد الوارد في الفقرة 147 من المبادئ التوجيهية لمكتب التسليم. ومع ذلك، قد تنظر مكاتب التسليم في الإجراءات المتعلقة بنظم الإيداع مثل تحديد عدد الكلمات أو توفير أنظمة الترجمة الآلية لإعطاء مؤشر أفضل للمودعين عما إن كانت ملخصاتهم تدخل ضمن النطاقات الموصى بها عادة.

48. وفيما يتعلق بالرسومات التي تحتوي على نص، وافقت الإدارات على أن على الفاحصين، فيما يتعلق بالرسم المرفق بالملخص، مراعاة ما إن كان من الأسهل للقراءة أن يرفق الرسم بالنص المترجم ويصغر حجمه ليوضع على الصفحة الأولى. ولكن أفادت إدارة واحدة بأن هذه الرسومات قد تكون مفيدة إن عرضت بدقة كافية لتكبيرها بشكل فعال على الشاشة. وأشارت أيضاً إلى ضرورة مراعاة الحالات الممكنة لاحتمال اختيار رسومات متعددة ترفق بالملخص. وطلبت الإدارات إلى المكتب الدولي إيجاد طريقة للبحث في نص أي رسومات مختارة مرفقة بملخص.

49. وردا على سؤال من مكتب كوريا للملكية الفكرية، أشار المكتب الدولي إلى سعادته بالعمل معه للتحقق من الأعداد المناسبة من الكلمات وتحديداتها إن كانت الرسومات المقترحة غير ملائمة.

50. وأكد المكتب الدولي أنه رغم انتهاء المهلة المحددة للرد على التعميم C.PCT 1486، إلا أنه مهتم بتلقي الردود بغية ضمان فهم صحيح لاحتياجات الأنواع المختلفة من المستخدمين والمساهمة في تحديد خيارات فعالة تطرح أمام الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لينظر فيها. وأعرب المكتب عن أمله في تلقي مساهمات من مجموعات المستخدمين، إذ لم تصله حتى الآن سوى ردود من المكاتب. واقترحت واحدة من الإدارات استطلاع وجهات نظر المستخدمين من خلال طرح أسئلة إضافية محددة عن الأسلوب المرغوب لمعالجة مسائل الملخصات ورسوم الصفحة الأولى.

51. وأوصى الاجتماع بأن يقدم المكتب الدولي مزيداً من المعلومات والمقترحات إلى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، مع الأخذ بعين الاعتبار التعليقات الواردة أعلاه وأية ملاحظات إضافية للمكاتب والمستخدمين.

البند 12: استخدام رموز التصنيف الوطنية في الطلبات الدولية

52. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/12.

53. وأيدت الإدارات الاقتراح بأن تحيل إدارات البحث الدولي ذات الخبرة الكافية في استخدام رموز النظام التعاوني لتصنيف البراءات (CPC) هذه الرموز إلى المكتب الدولي في نسق (XML) لإدراجها في قاعدة بيانات البراءات. وأشارت إدارة إلى أن تفسيرها لمصطلح "الخبرة الكافية" يعني مجرد قدرة إدارة البحث الدولي على الاستفادة من النظام التعاوني لتصنيف البراءات كجزء من عملية التصنيف الوطنية المنتظمة.

54. وذكر المكتب الأوروبي للبراءات أن التحقق من رموز النظام التعاوني لتصنيف البراءات ينبغي أن يجري في المصدر، أي قبل إحالته إلى المكتب الدولي لتحسين جودة البيانات. وفي هذا الصدد، يقدم المكتب الأوروبي خدمة إلكترونية لإدارات البحث الدولية الأخرى للتحقق من هذه الرموز. وتساءلت إدارة أخرى إن كان للمكتب الدولي الموارد الكافية للتحقق من صحة الرموز التي تقدمها إدارة البحث الدولي وتصحيحها.

55. وذكرت واحدة من الإدارات أن إضافة رموز التصنيف القطرية على الصفحة الأولى للطلبات الدولية المنشورة قد يكون أمراً قيمياً. وأضافت هذه الإدارة أنها لا تستخلص حالياً، بصفتها المكتب المعين، بيانات XML من البراءات. وعلاوة على ذلك، فهي لا ترسل بصفتها إدارة للبحث الدولي تقارير البحث الدولي إلى المكتب الدولي في نسق XML، ولكنها أعربت عن أملها في أن تفعل ذلك في المستقبل. وذكرت إدارة أخرى أن الرموز التصنيف الدولي للبراءات ينبغي أن تدرج وحدها فقط في الصفحة الأولى من طلبات البراءات الدولية.

56. وشكر مكتب كوريا للملكية الفكرية الإدارات على تعليقاتها بشأن الوثيقة، وذكر أنه سيواصل العمل مع المكتب الدولي في تحضير مناقشات الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

57. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/24/12.

البند 13: البحث والفحص التعاونيان بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات – المشروع الرائد الثالث

58. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/3.

59. وأفاد المكتب الأوروبي للبراءات بإحراز المجموعة التجريبية مزيداً من التقدم منذ تاريخ إعداد الوثيقة PCT/MIA/24/3. وخص بالذكر الاتفاق في الدورة الثانية للمجموعة الرائدة (التي عقدت يومي 3 و4 فبراير 2017) على السماح بالطلبات "المعقدة" (مثل حالات التكنولوجيا الحيوية والحالات انعدام وحدة الاختراع) في المشاريع الرائدة، وكذلك السماح بتقديم الطلبات في لغات أخرى غير الإنكليزية، وإن كانت ستبدأ على الأرجح في مرحلة لاحقة. وأشار إلى ضرورة إجراء تقييم فعال للنظام المالي وللالتزام بالجدول الزمنية ولأثر الإجراءات ونطاق التعاون على النتائج النهائية. وتطرق إلى المنهجيات قيد المناقشة للبحث عن سبل جمع البيانات لقياس جوانب كثيرة تلقائياً قدر الإمكان.

60. وأعربت الإدارات عن اهتمامها بهذا المشروع الرائد، وطلبت الاضطلاع على النتائج أولاً بأول، وخاصة بشأن تكاليف المكاتب الإضافية. وذكرت واحدة من الإدارات بالمؤشرات السابقة التي رأتها في الإمكانية الكبيرة للتعاون بين المكاتب، وأن مشروعين رائدين ثنائيين أجريا لتقييم نماذج مختلفة من البحث التعاوني وفحص طلبات الوطنية.

61. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/24/3.

البند 14: معايير الكشف التسلسلي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

62. استندت المناقشات إلى الوثيقتين PCT/MIA/24/6 و PCT/MIA/24/14.

63. وعرض المكتب الأوروبي للبراءات للاجتماع معلومات محدثة عن عمل فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل. وذكر أن بعض المكاتب المشاركة في فرقة العمل تجري مشاورات مع المستخدمين بشأن مراجعة معيار الويبو ST.26، الذي يجري إعداده ليعتمد في الدورة الخامسة للجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS)، التي ستعقد من 29 مايو إلى 2 يونيو 2017. وقد تركز معظم عمل الفرقة مؤخرًا على الانتقال من معيار الويبو ST.25 إلى معيار الويبو ST.26. واجتمع فريق العمل مؤخرًا باستخدام برنامج المؤتمرات عبر الإنترنت (WebEx) لمناقشة الردود على التعميم (C. PCT 1485/C. CWS 75). وفي هذا المؤتمر، أعرب المشاركون عن تفضيلهم لأن يستند التاريخ المرجعي للانتقال إلى معيار الويبو ST.26 إلى تاريخ الإيداع الدولي، بدلًا من تاريخ الأولوية للطلب الدولي، رغم أن الردود على التعميم عبّرت عن وجهات النظر المختلفة بشأن هذه القضية. ولذلك، طلب المكتب الأوروبي للبراءات رأي الاجتماع بهذه المسألة. وأوضحت فرقة العمل الاعتبارات في مسألة انتقال قوائم التسلسل من المعيار ST.25 إلى المعيار ST.26، بهدف توفير مزيد من المعلومات عن أي خطر محتمل لمسائل تعرقل عملية الانتقال، التي أمل المكتب أن تكون منخفضة جدًا.

64. وشكر مكتب اليابان للبراءات فرقة العمل على مراعاتها لبواعث قلقه بشأن الانتقال إلى المعيار ST.26، وأعرب عن استعداده لقبول 1 يناير 2022 كأقرب موعد انتقال محتمل. وأضاف مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أنه بدأ عملية تقييم المرحلة الانتقالية، وأبدى أمله بأن يبلغ فرقة العمل قريبًا عن أقرب موعد للانتقال إلى المعيار ST.26.

65. وأيدت بعض الإدارات أن يكون تاريخ الإيداع الدولي هو تاريخ الانتقال من المعيار ST.25 إلى المعيار ST.26، مضيفة أن ذلك سيقصر فترة تداخل المعيارين ويبسط القضايا القانونية مثل ردّ حق الأولوية. وأضاف إحدى الإدارات أن الانتقال من المعيار ST.23 إلى المعيار ST.25 قبل حوالي 20 عامًا أسفر عن أن هذه الإدارة لا زال يطلب منها معالجة عدد قليل من الطلبات المودعة بقوائم تسلسل تمثل للمعيار ST.23. وأبدت إدارة أخرى تفضيلها لأن يكون تاريخ الأولوية مرجعًا للانتقال من المعيار ST.25 إلى المعيار ST.26.

66. وفي موضوع معالجة الكشف عن قوائم تسلسل في الطلبات الدولية المودعة على الورق، أيدت بعض الإدارات الخيار الثالث المقترح في الفقرة 21 من التعميم (C. PCT 1485/C. CWS 75). ولم توافق إدارة واحدة على هذا النهج، لأنه قد ينطوي على تقديم قوائم تسلسل ضخمة على الورق؛ وعضوا عن ذلك، رغبت هذه الإدارة أن يعطى مودع الطلب القدرة على تقديم الطلب الدولي على الورق وقوائم التسلسل بصيغة إلكترونية كإيداع "نظام مختلط". وهو ما قد يفيد في بعض الحالات، مثل حالة انقطاع التيار الكهربائي قبل اكتمال الإيداع الإلكتروني.

67. وردا على فكرة إيداع "النظام المختلط"، اقترح المكتب الدولي أنه ربما من الأنسب التعامل مع الاستثناءات باستخدام أوجه المرونة القائمة في المادة 703 من التعليمات الإدارية للتعامل مع بعض الحالات التي لم تودع بالصيغة الإلكترونية المطلوبة. إذ يمكن التعامل مع حالات استثنائية باستخدام أوجه المرونة المذكورة عوضًا عن إدراج أحكام عامة للتعامل مع إيداعات "النظام المختلط". ودعمت إدارة وحيدة هذا الاقتراح.

68. وردا على سؤال من إحدى الإدارات بشأن إدخال تعديلات على الأحكام القانونية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل تنفيذ المعيار ST.26، ولا سيما المرفق جيم من التعليمات الإدارية، أبلغ المكتب الدولي الاجتماع أنه سيجهز التعديلات بعد صدور قرارات الانتقال، بما في ذلك أداة الصياغة والتحقق من الصحة وكيفية التعامل مع الحالات الأكثر شيوعًا. أمّا في هذه المرحلة، فالأولوية الرئيسية للمكاتب هي تقديم المعلومات للمكتب الدولي بشأن أداة الصياغة والتحقق من الصحة لقوائم التسلسل في المعيار ST.26.

69. وأحاط الاجتماع علمًا بمحتويات الوثيقتين PCT/MIA/24/6 و PCT/MIA/24/14.

البند 15: فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير مرحلي

70. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/4.

71. وأكد المكتب الأوروبي للبراءات على ضرورة إعادة النظر في تعريف الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات لسببين رئيسيين. أولاً، لأن التعريف ينبغي أن يراعي رقمنة الوثائق التي قدمت من قبل كمجموعات ورقية. أما ثانياً، فقد تقل الحاجة لتقديم وثائق أو ملخصات باللغة الإنكليزية لأن أدوات الترجمة الآلية متاحة بسهولة لفهم المضمون إن دعت الحاجة. وحدد المكتب أربعة أهداف تماشياً مع الولاية الأولية، وشكر مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية على اقتراحه تولى قيادة الهدف الرابع في فرقة العمل بخصوص مستندات خلاف البراءات وقواعد بيانات التقنية الصناعية السابقة، بما في ذلك في مجال المعارف التقليدية. وأعرب المكتب عن أمله في نهاية ناجحة للمهمة عام 2019 تماشياً مع الجدول الزمني المقترح.

72. وشددت الإدارات على أهمية تحديد معايير الإدراج في الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بطريقة تناسب العصر الرقمي، وشكرت المكتب الأوروبي للبراءات على قيادته لفرقة العمل ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية على قيادته للهدف المتعلق بمسندتات خلاف البراءات وقواعد بيانات التقنية الصناعية السابقة.

73. وأبدى مكتب الهند للبراءات تطلعه للمشاركة في المناقشات على المنتدى الإلكتروني لفرقة العمل، ولا سيما مراجعة المعايير بما في ذلك مستندات خلاف البراءات بما يراعي تنوع مصادر المعلومات وأشكالها التي تتجاوز المجالات الدورية للعلوم والتكنولوجيا. وأشار المكتب إلى المناقشات النشطة الجارية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بشأن حماية المعارف التقليدية، وذكر أنه سيقدم لفرقة العمل نسخة منقحة من مشروع اتفاق النفاذ، تضع مقترحات عن إدراج المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية الهندية في الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات.

74. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/24/4.

البند 16: ملفات الإدارات

75. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/24/5.

76. وشددت الإدارات على أهمية إنشاء المكاتب لملفات الإدارات الخاصة بها لتمكين الأطراف المعنية من تقييم مدى اكتمال وثائق البراءات التي تنشرها، وحثت على المشاركة في فرقة العمل لتقديم مقترح بوضع معايير للويبو عن ملفات الإدارات.

77. وأشارت إحدى الإدارات لعمل مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة في إنشاء ملفات الإدارات الخاصة بها. وتحدثت ملفات الإدارات لمكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة سنوياً، ولكن جرت مناقشات عن زيادة تواتر التحديثات في المستقبل. وحثت هذه الإدارة نظيراتها على إعداد ملف الإدارة الخاص بها. وفي هذا الصدد، أبلغ مكتب النمسا للبراءات الاجتماع بأنه يعمل مع المكتب الأوروبي للبراءات على إعداد ملف الإدارة الخاص به.

78. وردد المكتب الدولي تعليقات الإدارات عن أهمية إنشاء المكاتب لملفات الإدارات الخاصة بها، مما يضمن أقصى فعالية ممكنة لعمليات البحث عبر تبادل المعلومات عن توافر وثائق من منشورات البراءات الخاصة بكل مكتب.

79. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/24/5.

البند 17: العمل المقبل

80. أشار الاجتماع إلى أنه يعتزم عقد الدورة المقبلة في الفصل الأول من عام 2018، أي مباشرة بعد اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/24/15 الذي يضم قائمة بالمشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني (للوثيقة

](PCT/MIA/24/15

المرفق الثاني (للوثيقة PCT/MIA/24/15)

الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات،
الدورة غير الرسمية السابعة، ريكيافيك يومي 6 و7 فبراير 2017

ملخص الرئيس

افتتاح الدورة

1. رحبت مديرة معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، السيدة لون هارتونغ، بالمشاركين في آيسلندا وقدمت عرضاً عزّفت فيه بالمعهد. وأشارت إلى أن فاحصي البراءات العاملين في المعهد تولوا إلى جانب البحث والفحص التمهيدي الدوليين بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، عمليات مختلفة من البحث التجاري في حالة التقنية الصناعية السابقة تلبية لطلبات العملاء من جميع أنحاء العالم.

2. وأعملت الأمانة الفريق الفرعي بمذكرة المدير العام لليو المعنونة " نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات - استعراض عام والتوجهات والأولويات المستقبلية المحتملة" التي نُشرت بالتزامن مع نشر طلب البراءة الدولي الحامل للعدد 3 ملايين في 2 فبراير 2017. وتشير المذكرة إلى أن السبيل الرئيسي لمواجهة التحديات المستقبلية في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات هو التشديد على عنصر "التعاون" التي تتضمنه المعاهدة. ويقوم ذلك بشكل أساسي على تغيير السلوك وطرق العمل، أكثر منه على الإطار القانوني. وتتعلق ثلاثة من التوجهات الخمسة المقترحة للمستقبل على وجه الخصوص بالجودة التي يستند إليها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

3. وترأس الجلسة نائب مديرة معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، السيد غريتر انجي غريترسون.

1. أنظمة إدارة الجودة

(ألف) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة وفقاً للفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.

(باء) نظام إدارة الجودة في المكتب الكندي للملكية الفكرية

4. أعربت الإدارات عن ارتياحها لنظام الإبلاغ الحالي عن أنظمة إدارة الجودة وخدمات الجمع والتلخيص التي يقدمها المكتب الدولي. ورأت الإدارات أنه من المفيد دراسة تقارير الإدارات الأخرى والنظر فيها عند تنفيذ أنظمتها الخاصة بإدارة الجودة. ورحبت الإدارات أيضاً بالعرض الذي قدمه المكتب الكندي للملكية الفكرية ورأت فيه مثلاً ملموساً على تنفيذ إدارة الجودة في إدارة وطنية.

5. واقترحت إحدى الإدارات من أجل تيسير قراءة التقارير عن أنظمة إدارة الجودة أن تُدرج الإدارات ملخصاً في مقدمة التقرير عن جميع التغييرات التي طرأت على نظامها الخاص بإدارة الجودة منذ التقرير السابق ومسائل أخرى ذات أهمية مشابهة.

6. ونوهت عدة إدارات بالتقدم المحرز في الانتقال من المعيار ISO 9001:2008 إلى المعيار ISO 9001:2015. وشرحت إحدى الإدارات فائدة تمثيل العمليات في مخططات بيانية مقارنة بنصوص، إذ أنها استخدمت مخططات بيانية انسيابية في التحضير للحصول على الشهادات المطلوبة للانتقال من المعيار الأول إلى المعيار الثاني، كما في تطوير المسار

بشكل عام. وقد تكون المخططات البيانية للعمليات مفيدة بالتالي في إعداد التقارير المقبلة بشأن أنظمة إدارة الجودة، شرط أن تُعرض هذه التقارير بشكل يتيح مقارنات مؤثرة. وقبل الفريق الفرعي عرض المكتب السويدي للبراءات والتسجيل بتولي قيادة المناقشات عبر منتدى الكتروني ليستطلع كيف تيسر المخططات البيانية للمسار تقديم التقارير عن نظم إدارة الجودة، والبدء بدعوة الإدارات إلى تبادل مخططاتها البيانية مع الإدارات الأخرى.

7. وأفادت إحدى الإدارات بأن الغرض من نظام إدارة الجودة الذي تتبعه هو دعم تعزيز الابتكار وضمان حسن أداء العمل المتصل بالبحث والفحص. وشددت على أهمية الموضوعية والحيادية في استعراض أنظمة إدارة الجودة وأشارت إلى أنها أعدت في عام 2016 إرشادات بشأن الفحص ومعلومات عن الجودة.

8. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) مواصلة تقديم التقارير بشأن أنظمة إدارة الجودة وفق آلية تقديم التقارير، وعرض التغييرات التي طرأت منذ تقديم التقرير السابق، كما هو مقترح في الفقرة 5 أعلاه؛

(ب) أن تقدم إدارات أخرى عرضاً عاماً لأنظمتها الخاصة بإدارة الجودة خلال الاجتماعات المقبلة للفريق الفرعي؛

(ج) أن تقدم الإدارات الراغبة في المشاركة أمثلة ملائمة عن المخططات البيانية للمسار التي تستخدمها في إجراءات استعراض الجودة على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي، بحيث يتسنى استطلاع كيفية مساهمتها في تحسين تقديم التقارير عن أنظمة إدارة الجودة، كما تبين الفقرة 6 أعلاه.

(جيم) مراجعة أنظمة إدارة الجودة التابعة للإدارات الدولية

9. أيدت الإدارات فكرة إجراء استعراض الأقران لأنظمة إدارة الجودة بين المكاتب وقالت إنها تتطلع إلى الاستماع لتعليقات الإدارات الأربع التي تشارك في الدراسة التجريبية خلال هذا الاجتماع. لكن عدة إدارات شددت على ضرورة أن تكون المشاركة في هذا النشاط اختيارية وأن تقوم على أساس "إجراء القبول" لا على "إمكانية عدم الالتزام". وأفيد عن الحاجة إلى النظر بمزيد من التمعن في بعض التفاصيل، بما فيها الترتيبات اللازمة لضمان سرية التعليق، وتحديد ما إذا كان النشاط سيغطي حكماً النظام كله أو إذا كان يمكن عقد جلسات تركز على جوانب معينة، فضلاً عن بعض المسائل المصطلحية. وحث استخدام تعبير "الاستعراض الثنائي" عوضاً عن كلمة "مراجعة". وأفاد أحد مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة بأن فرصاً كثيرة تتوفر له خلال العام لمناقشة الجودة مع المكاتب الأخرى من هذه المجموعة وأنه يُجَبَد أن يقترن بمكاتب أصغر حجماً. واقترحت هذه الإدارة أيضاً أن يخضع كل مكتب لاستعراض مكنتين اثنتين وأن يستعرض بدوره مكنتين آخرين. واذ أعرب معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات عن دعمه لفكرة استعراض الأقران، فهو أشار إلى الصعوبات العملية للمشاركة في هذا النشاط خلال اجتماع الفريق الفرعي إذ أن له خبيراً في الجودة يعمل في كل كم مكاتب الملكية الفكرية التابعة لبلدانه الثلاثة واعتبر أن اللجوء إلى خدمة المؤتمرات عبر أجهزة الفيديو قد يكون مفيداً في هذا الصدد. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن التنفيذ الكامل قد تترتب عليه تكاليف باهظة يجدر تقييمها بالنسبة للإدارات المشاركة والإدارة المضيفة التي قد يتعين عليها توفير مرافق إضافية.

10. وقدمت أربع إدارات تقارير عن مشاركتها في تجربة الاستعراض الثنائي: المكتب الكندي للملكية الفكرية ومكتب أستراليا للملكية الفكرية والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية ومكتب البراءات النمساوي. ودعت الإدارات إلى الجلوس بمجموعات ثنائية ومناقشة التقارير المقدمة بموجب الفصل 21 وفق المنهجية المحددة في الورقة.

11. وعقب ذلك، دُعيت كل إدارة إلى ملء استمارة تعليق. ويبيّن الاستعراض السريع للتعليقات أن المواضيع التي نوقشت هي: تعليقات العملاء والمستخدمين، وإدارة سير العمل، وأخذ العينات لاختبار الجودة/تقييم الجودة، وتسجيل البحث والتدريب. وجاءت النتائج إيجابية للغاية في المجمل إذ أفادت الإدارات بأن النشاط وتبادل الآراء كانا مفيدين وبأنها تعترم متابعة الأعمال القائمة على هذا النشاط. واعتبر جميع الإدارات أن تخصيص ساعة لهذا النشاط هو وقت معقول. ورُصد مجال واحد يتعين تحسينه، وهو المرافق اللازمة للمناقشات. ومن الأمثل أن تختار الإدارات الوقت ومرفق المناقشة الأنسب لها. وأوصت جميع الإدارات بتكرار هذا النشاط في الاجتماعات المقبلة للفريق الفرعي المعني بالجودة.

12. وأوصى الفريق الفرعي بأن تجري الإدارات المهمة استعراضاً ثنائياً للتقارير عن نظم إدارة الجودة خلال الاجتماع المقبل. وسيُدْرَج المكتب الدولي في الكتاب المعمم الذي يطلب فيه التقارير من الإدارات لعام 2017 مَهْلَةً يمكن للإدارات خلالها الإبلاغ برغبتها المشاركة في الاستعراض.

(دال) تشديد الشروط الخاصة بأنظمة إدارة الجودة

13. أيدت الإدارات تشديد الشروط الخاصة بأنظمة إدارة الجودة واعتماد التغييرات المقترحة لهذا الغرض على الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وفي حين عرضت إحدى الإدارات تقييماً ذاتياً لنظامها الخاص بإدارة الجودة، شددت إدارة أخرى على أن استبدال كلمة "يجب" بكلمة "يقوم" سيحدث فرقاً في إدارة الجودة، إذ أن أي خلل في إحدى الشروط سيُعتبر عدم مطابقة أكثر من مجرد اقتراح تحسين.

14. وأيدت إدارة أخرى التعديلات لكنها رأت أنه يمكن تعزيز شروط إضافية من خلال استبدال "يجب" بكلمة "يقوم" في مكاني ورودها الثاني والثالث في الفقرة 10.21 وبجعل الشروط الواردة في الفقرة 19.21 والفقرتين الفرعيتين "1" و"2" من الفقرة 24.21 إلزامية. ودعمت بعض الإدارات هذه التعديلات لكن الفريق الفرعي قرر أن التعديلات المقترحة في مرفق ورقة العمل ستكون خطوة أولى نحو تشديد الشروط الخاصة بأنظمة إدارة الجودة، وترك الباب مفتوحاً أمام النظر في إدخال تعديلات إضافية في مرحلة لاحقة.

15. وفضّلت إحدى الإدارات أن تبقى الفقرة 10.21 شرطاً اختيارياً إذ أنه يتعدّر أن تتوفر للمكاتب البنى التحتية اللازمة لتحمل جميع التغييرات في عبء العمل الذي قد يكون هائلاً وغير متوقع. ورداً على هذا التعليق، قالت إدارة أخرى إنها ترى في هذا الشرط حاجة إلى إعداد خطة بشأن كيفية إدارة التغييرات في عبء العمل وتأمين الموارد لتنفيذها، أكثر من الحاجة إلى الاستجابة لجميع الاحتمالات بالطريقة نفسها، كما في مستوى عادي من عبء العمل.

16. وعرضت إحدى الإدارات تعديلات تحريرية على الفقرتين 8.21 و12.21 ناقشها الفريق الفرعي ووافق على إدراجها في المبادئ التوجيهية في صيغة معدلة.

17. ودعمت الإدارات اقتراح الأمانة الاستعاضة عن التقديم الدوري للتقارير إلى جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات بشأن مسائل الجودة إلى تقديم التقارير على أساس محدّد بشأن مسائل قد تهمّ عدداً أكبر من أعضاء المعاهدة.

18. وأوصى الفريق الفرعي بأن يُصدر المكتب الدولي كتاباً معمماً يستشير فيه المكاتب بصفتها مكاتب تُسَلَّم للطلبات و/أو إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي و/أو مكاتب معيّنة أو مختارة، والمنظمات التي تمثل مستخدمي نظام المعاهدة، في التغييرات المقترحة في مرفق الورقة، والتي تضمّ التعديلات التحريرية المشار إليها في الفقرة 16 أعلاه.

19. واقترح الفريق الفرعي حذف شرط التقارير السنوية بشأن الجودة المقدمة إلى جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات.

(هاء) تعليقات المستخدمين

(واو) تعليقات المستخدمين المقدمة من المكتب الأوروبي للبراءات

20. أعربت الإدارات عن تقديرها للعرض الذي قدمه المكتب الأوروبي للبراءات عن تعليقات المستخدمين الذي رصد مجموعة متنوعة من مصادر التعليقات المستندة إلى المقاييس أو غير المستندة إليها. وللأساق المختلفة من التعليقات حسنة وسينات متنوعة لكن يُستحسن السعي إلى الحصول على أساق يسهل قياسها وهيكلتها على نحو أفضل، حين يتسنى ذلك. ورداً على سؤال عن مصادر التعليقات، أشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى أنه يُجند زيادة استخدام المقاييس في التعليقات. وشجعت إدارتان على زيادة تبادل تعليقات المستخدمين بين الإدارات، زيادة من شأنها أن تعود بفائدة عامة على الفريق الفرعي.

21. وفي موضوع تبادل التعليقات بين المكاتب، أطلع المكتب الكندي للملكية الفكرية الحضور على تجربته في إعداد عملية تقديم للتعليقات على نواتج عمله الدولي من قبل مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية، بصفتها مكتباً معيّنًا بفعل تعاونه مع مكاتب مجموعة فانكوفر. ومن التحديات التي ذكرها حجم الحالات التي تعنى بها إدارة البحث الدولي/كندا والمكتب المعين/المملكة المتحدة. لكن الأهم أن الفارق الزمني الذي يفصل بين البحث الدولي ومرحلة الفحص الوطني تؤدي في بعض الأحيان إلى أن يقدم المكتب المعين تعليقاته على مشاكل سبق لإدارة البحث الدولي وأن حلّها.

22. وذكر المكتب الدولي الفريق الفرعي بالشرط المفروض على المكاتب لتقدم معلومات عن دخول الطلبات المرحلة الوطنية اعتباراً من 1 يوليو 2017. واقترح أيضاً أن تُناقش المشاكل التي واجهتها مكاتب أخرى والخبرات التي اكتسبتها في تحليل الحالات خلال فترة العملية السابقة لمنح البراءة على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي.

23. ووافق الفريق الفرعي على اقتراح المكتب الدولي بفتح مناقشة على منتداه الإلكتروني لتبادل الخبرات في مجال التعليقات خلال فترة الإجراءات السابقة لمنح البراءة.

(زاي) التطبيق العملي لإدارة الجودة المستندة إلى المقاييس في المكتب الأوروبي للبراءات

24. قدم المكتب الأوروبي للبراءات عرضاً لإجراءات إدارة الجودة المستندة إلى المقاييس التي يتبناها. وتتيح مجموعة متنوعة من الإجراءات في مراحل مختلفة من عمر طلب البراءة والفترة اللاحقة لمنحها، كالاقتراض مثلاً، جمع البيانات في نسق موحد وتحليلها. وشمل ذلك عملية استعراض لما يناهز 6 بالمائة من الطلبات بعد البحث وجميع الطلبات قبل منح البراءات، فضلاً عن كميات أقل من المراجعات المفصلة للجودة. وتستخدم هذه المعلومات لإعداد تقارير سنوية عن الجودة تُناقش مع قسم العمليات وتُنقح للتأكد من أن المشاكل قد فهمت جيداً وأنه يمكن العمل على معالجتها في مرحلة مبكرة عند الاقتضاء. ويُستخدم التقرير النهائي كجزء من دورة سنوية لتحديد الأهداف وتطبيق خطط العمل وقياس الأداء وتقديم التوصيات ومراجعة الأهداف للعام اللاحق. ومن أهم جوانب التقرير الشامل أنه يجمع بيانات من مصادر مختلفة لإعطاء صورة متكاملة لا يتسنى الحصول عليها من أي مصدر منفرد.

(حاء) مقاييس الجودة المستخدمة لضمان الجودة في المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية

25. قدّم المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية عرضاً لمقاييس الجودة المستخدمة لضمان الجودة. وأفاد ممثل المكتب بأن مجموعات الإدارة العاملة في كل قسم تعقد اجتماعات كل أربعة أشهر لمراقبة وضع نظام إدارة الجودة تقدم فيها مصادر مختلفة مساهمات من البيانات. وتوفّر أنظمة تتيح جمع المعلومات من عمليات المراقبة والقوائم المرجعية والتنقيحات في مراحل مختلفة، ويُطبق الكثير منها على جميع الطلبات. ويراقب الأداء مقارنة بالأهداف في خمسة من مخططات الخدمات، بما فيها خدمة البحث والفحص التمهيدي الدوليين. وختم قائلاً إن الأنظمة التي وضعها المكتب تبين أن حسن التدبير يسمح بتحقيق الجودة في كل المكاتب وأن المسألة لا ترتبط بالضرورة بكم العمل.

2. مقاييس الجودة

(ألف) خصائص تقارير البحث الدولي

26. أعربت الإدارات عن تقديرها للتقارير المقدمة بشأن خصائص تقارير البحث الدولي واعتبرتها قيمة، لا سيما كأداة للتقييم الذاتي. واعتبرت إحدى الإدارات أن الرؤية المحسنة للتقسيمات حسب المجال التقني والمعدلات في جميع الإدارات تكتسبان أهمية خاصة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تُجري تحليلاً مشابهاً في تقاريرها الوطنية للبحث.

27. وأفادت الإدارات بأنها عادة تنظر أولاً في التوجهات داخل إدارتها الخاصة لكنها تأخذ كذلك علماً بالتوجهات في الإدارات الأخرى وتنظر في أسباب الاختلافات. ويمكن إرسال التعليقات على الاستنتاجات عبر الإجراءات الرسمية لإدارة الجودة أو مباشرة إلى أقسام العمليات في الإدارة. وأدت المقارنات بين إدارات مختلفة إلى تعديلات مهمة في الممارسة العملية، بما فيها مدى الحاجة إلى أن يواصل الفاحصون البحث عن الحالة التقنية الصناعية السابقة بعد إيجاد استشهادات جيدة عن الجودة. لكن يصعب في بعض الحالات تحديد الأهمية التي يمكن أن تكتسبها خاصية معينة بالنسبة لإجراءات الجودة. واقترح أن تحسّن أساليب المخططات من شأنه أن يساعد في التفسير.

28. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تقدم تقارير بحث دولية في نسق ملفات الصور المرتبطة بتطبيقات (XML)، وأن هذا الأسلوب إن طُبّق على المستوى العالمي سيقوّض بشكل كبير فترة التأخير بين إعداد التقارير والقدرة على تحليل التوجهات في الخصائص.

29. ودعت بعض الإدارات الأخرى إلى الاتصال بها بصفة غير رسمية في حال رُصدت توجهات لا سبباً وجيهاً لها. وقد تكون هذه النقاشات الثنائية مفيدة للطرفين.

30. ودعت بعض الإدارات المكتب الدولي إلى المساعدة في استرعاء انتباه السلطات إلى التوجهات المهمة، إما بتوليّه إجراء استعراض للخصائص أو من خلال تسليط الضوء بشكل مباشر على الخصائص التي تختلف أكثر من القدر المحدد. وصرح المكتب الدولي بأن ذلك يحتاج إلى مزيد من الدراسة، إذ أن للاستعراض اليدوي تداعيات كبيرة على عبء العمل أو على توقيت تقديم التقارير. ويتطلب نظام آلي دراسة متأنية لمعاييرها إن كان من حيث تحديد ما إذا كانت الاختلافات تُقاس مقارنة بالمعدل المحسوب من جميع الإدارات أو من النتائج السابقة لكل إدارة، أو من حيث كيفية حساب الاختلاف، علماً بأن التقلبات الإحصائية العادية لبعض الخصائص قد تكون كبيرة جداً بالنسبة للإدارات التي تقدم عدداً ضئيلاً من تقارير البحث الدولي في كل فصل.

31. وشدّدت الإدارات على أنها تبقى مهتمة بعدد من الخصائص الإضافية التي أشير إليها في دورات سابقة، في حال توفرت البيانات المطلوبة لذلك. وتشمل هذه الخصائص تحديداً مقارنة بين الاستشهادات المقدمة في المرحلة الدولية وتلك

المستخدمة في المرحلة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، أعربت الإدارات عن اهتمامها بالخصائص الإضافية التي تشمل النسبة المئوية من التقارير التي تتضمن استشهادات من الفئة X أو الفئة Y باللغات غير الرسمية والنسبة المئوية لتقارير البحث المقدمة من الملتزمين الرئيسيين إلى إدارة بعينها. واقترح أنه سيكون من المفيد إدراج تفاصيل عن عدد تقارير البحث الدولي التي أعدتها الإدارة في فصل معين بغية توفير سياق ملائم للأرقام. واقترح أيضاً أن الخصائص المرتبطة "باللغات غير الرسمية" قد تكون أكثر فائدة بشكل عام لكونها "استشهادات بلغات تختلف عن لغة الطلب الدولي". وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه قد يصعب تفسير الرسوم البيانية التي تتضمن ذروات وقيعان كبيرة واقترحت النظر في السبل الملائمة لبيان التوجهات في هذه الحالات.

32. وأوصى الفريق الفرعي بأن يواصل المكتب الدولي دراسة إمكانية إعداد تقارير عن الخصائص من أجل توفير رؤية محسنة عن الخصائص والتقسيمات حسب المجال التقني، وتوفير خدمة تفاعلية، إن كانت ممكنة، تمكن الإدارات من اختيار مجموعة متنوعة من الرؤى المختلفة للمقارنة مثلاً بين خصائص معادلة لمكاتب محددة أو في مجالات تقنية مختلفة. وينبغي النظر في استخدام مخططات ذات أعمدة متراكمة لمجموعات الخصائص التي يمكن تمثيلها كمجموعات كاملة من الخيارات المختلفة في تقرير بحث دولي.

(باء) مقاييس معاهدة التعاون بشأن البراءات – تحديد الاحتياجات والحصول على البيانات

33. أعربت الإدارات الدولية عن ارتياحها للمقاييس المحسنة التي توفرت في السنوات الأخيرة، لا سيما من مكتب الويبو مركز الويبو للبيانات الإحصائية الخاصة بالملكية الفكرية ونظام ePCT لتقديم التقارير للمكاتب. ودعا بعض الإدارات إلى أن يوفر مكتب البيانات خيارات تقسيم إضافية (كتقسيم المعلومات مثلاً حسب مجالات التكنولوجيا الخمس والثلاثين وحسب بلد المنشأ). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يوفر نظام ePCT لتقديم التقارير أدلة مرجعية جيدة حول كيفية الحصول على التقارير المفصلة المرغوب بها. ودعت إحدى الإدارات المكتب الدولي إلى توفير معلومات محسنة عن إرسال نسخ البحث.

34. ورداً على طلبات وردت من عدد من الإدارات بشأن مجموعة متنوعة من الحالات التي سيواصل فيها نظام ePCT لتقديم التقارير عرض الحالات كحالات عالقة لفترة معينة بعد أن تكون الإدارة المعنية أو مكتب الاستلام قد عالجهما، أشار المكتب الدولي إلى أنه يعي هذه المشاكل وأنه قد وجد حلولاً ملائمة لها سيطبقها في الأشهر المقبلة.

35. ورحب بعض الإدارات باقتراحات إرسال التقارير إلى المكاتب بواسطة البريد الإلكتروني وإن أعربت إحدى الإدارات عن قلقها من أن تُرسل التقارير من نوع تلك التي يصدرها نظام ePCT حالياً بهذه الطريقة.

36. ورداً على استعراض للمعلومات المتاحة بشأن وحدة الاختراع، قالت إحدى الإدارات إنه يمكن استخدام الخانة 4 من الرأي المكتوب الصادر عن إدارة البحث الدولي في عدد من الحالات المختلفة، ما قد يؤدي إلى سوء تفسير إن لم تُميز المعلومات بشكل مناسب. وأشار بالتالي إلى ضرورة التآني في تبادل هذه البيانات.

37. وأحاط الفريق الفرعي علماً بأن المكتب الدولي سيواصل تطوير خدماته لإتاحة البيانات. ودعا المكتب الدولي الإدارات إلى مواصلة إرسال اقتراحاتها عن إمكانيات التحسين في أي وقت وأن تمنح الأولوية إلى توفير معلومات من مكاتبها قد تكون ضرورية لتقديم مقاييس مفيدة لا تتوفر بشأنها بيانات في الوقت الحالي.

3. فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) معلومات محدثة: برنامج المكتب الأوروبي للبراءات التجريبي بشأن استراتيجيات البحث

38. عرض المكتب الأوروبي للبراءات معلومات محدثة عن حالة برنامجه التجريبي بشأن استراتيجيات البحث. والغرض من تقديم ورقة استراتيجية البحث زيادة الثقة في نتائج البحث بشكل يسهل إيجاد المعلومات الأكثر فائدة. وكشف تشاور مع المستخدمين الأوروبيين أن النهج التجريبي يلبي احتياجاتهم. وبناء عليه، تقرر تمديد البرنامج التجريبي إلى نهاية عام 2017 وجدد المكتب دعوته للإدارات الأخرى إلى المشاركة في هذا البرنامج.

39. وشدد العديد من الإدارات على أهمية إتاحة استراتيجيات البحث دون إغفال مشاكل الوقت اللازم للفاحص وأنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في إعدادها، إضافة إلى تباين احتياجات مختلف الجهات المستهدفة المحتملة. وأشارت إدارات أخرى إلى أنها تتيح استراتيجياتها البحثية على ركن البراءات في أشكال أخرى أو أنها تعمل على تحسين استراتيجياتها البحثية بغية تقديم معلومات أفضل عن التصنيفات التي ستستخدم في المستقبل. ودعت الإدارات المكتب الأوروبي إلى مواصلة تبادل التجارب المكتسبة خلال الفترة التجريبية مع الإدارات الأخرى.

40. ورداً على أسئلة طرحتها الإدارات، أشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى أن سبب توفير هذه المعلومات في ورقة منفصلة بدلاً من إدراجها في تقرير البحث الدولي أنه هذه الطريقة تُسهل أتمتة العملية بشكل كامل وأن ذلك شرط أساسي لتفادي المزيد من الأعباء اليدوية على الفاحصين. ويتيح ذلك أيضاً تيسير التعديلات خلال الفترة التجريبية بما يسمح بالتطور والتحسين.

(باء) تقييم نهج مختلفة لتبادل استراتيجيات البحث

41. أشارت عدة إدارات إلى أن نهج المسار الثلاثي لتبادل استراتيجيات البحث يُتبع منذ عامين واعتبرت أن الوقت قد حان لاستطلاع آراء مجموعة واسعة من المستخدمين، بمن فيهم المكاتب المعيّنة، بشأن النهج المختلفة.

42. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن نهج المسار الثلاثي له أشكال مختلفة. واعتبرت أنه سيتعين قبل أن يتسنى إجراء استطلاع مفيد، إجراء دراسة تقارن بين أمثلة ملموسة عن جميع الأشكال المختلفة من استراتيجيات البحث المتاحة وتقييم مدى سهولة إنتاجها وكَم من الوقت احتاج المستخدمون من مختلف مستويات الخبرة لفهمها. وسيساعد ذلك في تحديد الأسئلة الملائمة والتأكد من أن المستخدمين قادرين على تقديم تعليقات مجدية. واعتبرت إدارة أخرى أنه يتعين تعزيز توفر نتائج البحث للتأكد من أن المستخدمين يتمتعون بالخبرات العملية اللازمة لإبداء آراء مستنيرة.

43. وأحاطت الإدارات علماً بالفئات المستهدفة المختلفة المحتملة. وحبّدت بعض الإدارات أن ترد إشارات بسيطة إلى الاستراتيجيات تكون مناسبة لإعلام ملتزمي الطلبات الذين لا يكونون حكماً خبراء في البحث في حالة التقنية الصناعية السابقة. واعتبرت إدارات أخرى أن المكاتب المعيّنة فئة مستهدفة بالغة الأهمية قد تكون استراتيجيات مفصلة ضرورية لها. وشدد مجدداً على أهمية توفر القدرة على إعداد الوثائق الاستراتيجية من دون زيادة الأعباء الواقعة على عاتق الفاحص.

44. وأفادت إحدى الإدارات بأنها تعزم إجراء استطلاع خاص بها في المستقبل القريب بشأن استراتيجيات البحث التي بدأت بتوفيرها منذ عام 2013.

45. ووافق المكتب الدولي على ضرورة كفاية أن يطرح أي استطلاع أسئلة مناسبة على المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم معلومات كافية لإعطاء أجوبة مستنيرة. وستبرز حاجة إلى مجموعة متنوعة من المعلومات لكن من الضروري إحراز تقدم فعلي في التوصل إلى استنتاجات وعدم الاكتفاء بإعادة استعراض المسائل التي سبق وأن نوقشت بالتفصيل في السابق كالاختلافات في المصطلحات التي لا يشكل حلها ضرورة في هذه المرحلة.

46. وأوصى الفريق الفرعي بأن يباشر المكتب الدولي بإطلاق مناقشة على المنتدى الإلكتروني بشأن الخطوات المقبلة، وذلك بغية ضمان فهم الأشكال المتوفرة من استراتيجيات البحث، فضلاً عن المسائل التي ينبغي أن يكشفها الاستطلاع. ويمكن استخدام كتاب معمم لجمع مزيد من المعلومات عند الاقتضاء.

(جيم) البنود الموحدة- التنفيذ والتوسيع

47. قدمت عدة إدارات عروضاً عن تنفيذ البنود الموحدة. وأعدت الإدارات التأكيد على أن استخدام البود ينبغي أن يبقى اختيارياً وأن يُترك إلى تقدير الفاحص. ودُعيت الإدارات التي طبقت البنود الموحدة إلى الإبلاغ عن ذلك على المنتدى الإلكتروني إن لم تكن قد فعلت بعد.

48. ورحبت الإدارات التي لم تعتم بعد استخدام البنود الموحدة باستخدام إدارات أخرى لها. وتعتمد هذه الإدارات مجموعات خاصة بها من البنود يشبه بعضها البنود الموحدة.

49. وأعربت الإدارات عن تقديرها لتوفر البنود باللغتين الفرنسية والاسبانية. وشكر المكتب الحكومي للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية المكتب الدولي على الجهود التي بذلها منذ الاجتماع السابق لتوفير البنود باللغة الصينية وأضاف أن استخدام البنود سيساعد في تحسين الجودة. ورداً على سؤال طرحه مكتب البراءات المصري، أشار المكتب الدولي إنه يعتم ترجمة البنود الموحدة إلى اللغة العربية.

50. وأبدت بعض الإدارات تعليقات على صياغة عدد من البنود. وأشار المكتب الدولي، آخذاً هذه التعليقات في الحسبان إلى أن الإدارات قد تُدعى إلى تقديم تعليقات على الصياغة على المنتدى الإلكتروني، قبل الدعوة إلى تقديم التعليقات النهائية على النسخة الإنكليزية الواردة في مرفق الورقة المقدمة في الاجتماع والنسخ المترجمة منها. ومن ثم، تُؤخذ هذه التعليقات في الحسبان عند إعداد نسخة منقحة من البنود.

51. ورداً على سؤال طرحته إحدى الإدارات، أشار المكتب الدولي إلى أن يرغب في استطلاع إمكانية إدراج بنود موحدة في المبادئ التوجيهية للبحث والفحص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.

52. وأعربت عدة إدارات عن اهتمامها بإعداد بنود موحدة بشأن انعدام وحدة الاختراع. وللشروع بهذا الإجراء، يمكن أن تبدأ الإدارات بنشر البنود التي تستخدمها مكاتبها حالياً في هذا المجال.

53. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) أن تُواصل الإدارات التي تستخدم البنود الموحدة الإبلاغ عن تنفيذها لتلك البنود على الصفحة المخصصة لذلك من المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي، وتقاسم التجارب الخاصة باستخدامها؛

(ب) أن تقدم الإدارات تعليقات على صياغة البنود الموحدة على المنتدى الإلكتروني ضمن مهلة محددة تُقترح بعدها مجموعة معدلة من البنود الموحدة لتعلق عليها الإدارات تمهيداً لتنفيذها؛

(ج) أن تعرض الإدارات البنود المتعلقة بوحدة الاختراع على المنتدى الإلكتروني ليتسنى النظر في إمكانية إعداد بنود موحدة جديدة في هذا المجال؛

(د) أن يستطلع المكتب الدولي إمكانيات زيادة إتاحة البنود الموحدة، كما في المبادئ التوجيهية للبحث والفحص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات مثلاً، كخيار يمكن أن تستخدمه الإدارات.

4. تدابير تحسين الجودة

(ألف) وحدة الاختراع

54. أعربت الإدارات عن ارتياحها للتقدم الذي أحرز منذ الاجتماع السابق بشأن تنقيح الفصل العاشر من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
55. وأعربت بعض الإدارات عن امتنانها للمكتب الدولي الذي أجرى استشارة بشأن الفصل العاشر نشرها المكتب الأسترالي للملكية الفكرية على المنتدى الإلكتروني في العام المنصرم وتلقت دعماً واسعاً من المشاركين في المناقشات. لكن إدارات أخرى أعربت عن رغبتها في نشر تعليقات أخرى. وأضافت إحدى الإدارات أنها ترى أن بعض شروط الفصل العاشر صارمة جداً وأنه يمكن جعلها أكثر مرونة بالنسبة للفاحص.
56. وأبلغت إحدى الإدارات الفريق الفرعي بالعمل الجاري بشأن وحدة الاختراع داخل هيئة الخبراء المعنية بتنسيق البراءات المشتركة بين مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة. وتضطلع هذه الإدارة بعمل موازٍ بشأن كيفية تحسين الفاحصين لجودة الاعتراضات على عدم وحدة الاختراع، يمكن أن يُدرج في عمل هيئة الخبراء المعنية بتنسيق البراءات والتنقيحات المقترحة.
57. وأشارت إحدى الإدارات إلى أثر تعديل الممارسة المتبعة بشأن وحدة الاختراع على مستخدمي نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأضافت أنه من الضروري استشارة المستخدمين بشأن أي تعديلات على المبادئ التوجيهية للبحث والفحص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في هذا الشأن.
58. وأوصى الفريق الفرعي بأن تُمنح الإدارات فرصة نشر تعليقات إضافية على المنتدى الإلكتروني ضمن محلة محددة. ومن ثم، يُصدر المكتب الدولي بعد ذلك كتاباً معمماً خلال صيف عام 2017 ليستشير المكاتب بصفتها مكاتب تسلم للطلبات و/أو إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي و/أو مكاتب معيّنة أو منتخبة، والمنظمات التي تمثل مستخدمي نظام المعاهدة، في التغييرات المقترحة على الفصل العاشر من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
- (باء) برنامج مكتب الملكية الفكرية الكندي للتعرف على الحروف غير القائم على الشفرة القياسية الأمريكية لتبادل المعلومات (ASCII)

59. أعربت الإدارات عن تقديرها للعرض الذي قدمه المكتب الكندي للملكية الفكرية. ووافق المكتب الأوروبي للبراءات على تحديد جهة اتصال لتلقي الطلبات بشأن إمكانية دمج برنامج التعرف غير القائم على الشفرة القياسية الأمريكية لتبادل المعلومات (ASCII) في أداة طلبات تقديم التسلسلات البيولوجية للبراءات لصياغة قوائم التسلسلات في المعيار ST.25. ونظراً إلى أن المعيار ST.26 يقوم على النسق XML ستكون طبيعة التحديات مختلفة.

5. استمارة طلب التعيين لإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

60. أعربت الإدارات عن تأييدها المبدئي لإعداد استمارة طلب تستخدمها المكاتب الساعية إلى أن تعين إدارة دولية. ووافقت أغلبية الإدارات عامة على مضمون المسودة في الصيغة التي قُدِّم فيه، شرط حل المشكلات التحريرية وتوضيح

مدى إمكانية قبول الصيغ المتنوعة. وأفاد العديد من الإدارات بأنها ستستخدم مسودة الاستمارة كأساس لتقديم طلباتها إلى اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في شهر مايو 2017.

61. وقالت إحدى الإدارات إنها تفضل أن تبقى الاستمارة محصورة بمسائل ترتبط بشروط التعيين الدنيا الواردة في القاعدتين 36 و63 من اللائحة التنفيذية للمعاهدة. بيد أنها أشارت إلى أنها قد تقبل باستمارة أوسع نطاقاً شرط أن تُصاغ بلغة توضح الفرق بين الشروط الدنيا والمعلومات الأساسية، وتبين أن بعض الأجزاء اختيارية وأن على اللجنة المعنية بالتعاون التقني أن تستخدم الأشكال المختلفة من المعلومات بطرق مختلفة. واقترح تحديداً تعديل الفقرة الأخيرة من النص التفسيري الوارد في بداية الاستمارة ليصبح نصها كالاتي: "يمكن حذفها [الأسئلة غير المرتبطة بالشروط الدنيا] أو تغييرها أو استكمالها حسب الظروف الخاصة بالمكتب وينبغي اعتبارها مجرد معلومات لا يمكن أن تشكل أساساً للاستعراض بحد ذاته".

62. وأفاد المكتب الدولي بأنه لا يعتقد أنه يمكن تقييد أعضاء اللجنة المعنية بالتعاون التقني في كيفية استخدامهم للمعلومات الموفرة لهم للتوصل إلى قرارات بشأن المشورة التي يقدمونها إلى الجمعية، باستثناء أن عليهم عدم إعطاء مشورة إيجابية بشأن مكتب لا يستوفي الشروط الدنيا. لكنه أعرب عن استعداده للعمل مع الإدارة المعنية لإيجاد العبارات الملائمة للتمييز بين الطبيعة المختلفة لكل جزء من أجزاء الاستمارة.

63. وقال عدد من الإدارات إنه يرغب في الاحتفاظ بالتعليقات السابقة أو إبداء تعليقات جديدة على تفاصيل الصياغة. واقترح عدد من الإدارات أن كلمة "عبء العمل" قد تكون أنسب من كلمة "تراكم العمل" في الجزء السادس من الاستمارة.

64. ورداً على مشاغل عدد من الإدارات، شدّد المكتب الدولي على أنه يتعين على المكاتب الملتزمة بالتعيين أن تلجأ دائماً إلى حسن التقدير وأن تعطي أجوبة تلي المقاصد من الأسئلة، بدل أن تعطي معلومات لا تكون واضحة أو لا تتصل بتناًظروفها الخاصة. وعلى سبيل المثال، سيتعين على المنظمات الحكومية الدولية المؤلفة من مجموعة من المكاتب الوطنية أن تُعدّل بعض الأسئلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن السؤال المتعلق بالطلبات الدولية المودعة في مكتب استلام الطلبات في مكتب وطني لا يعترف القيام بدور إدارة دولية للمتمسي الطلبات لن يوفر معلومات مفيدة ويتعين حذفه في هذه الحالة وتوفير معلومات أكثر فائدة ربما تتعلق بالفئات المستهدفة، عوضاً عن ذلك.

65. وأوصى الفريق الفرعي بأن يدعو المكتب الدولي إلى تقديم تعليقات إضافية على صياغة استمارة من هذا النوع على المنتدى الإلكتروني لفترة تصل إلى حوالي أسبوعين بغية تمكينه من إعداد اقتراح يقدمه إلى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات أو اللجنة المعنية بالتعاون التقني.

6. أفكار أخرى لتحسين الجودة

66. اعتبرت الإدارات أن النسق المعتمد لهذه الدورة نسق مفيد، إذ أن عدداً من المسائل أُعدّ على المنتدى الإلكتروني وتُوقش خلال الدورة. واقترحت عدة مجالات مشابهة للنظر فيها في السنة المقبلة منها:

(أ) المسائل المتعلقة بمعايير الجودة مثل المعيار ISO 9001، بما في ذلك تكييف نُظم إدارة الجودة للحصول على الشهادات الخارجية والموارد اللازمة والمسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات الخارجية.

(ب) إدارة المخاطر

(ج) أساليب التدريب والاحتياجات

(د) تحليل كيفية ارتباط الفصل الواحد والعشرون بالمعيار ISO 9001.

(هـ) وسائل فعالة للتحقق من نتائج عمل الفاحصين.

(و) حسن توقيت البحث في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات والتحديات وإجراءات التحسين المتبعة.

67. وأشار إلى إمكانية جمع العديد من هذه المواضيع في بنود فرعية لمناقشة عامة تتناول مسائل خاصة بالمعيار ISO 9001.

68. وأوصى الفريق الفرعي بأن تُعقد دورة إضافية له في عام 2018.

69. وأوصى الفريق الفرعي بأن يُعدّ المكتب الدولي صفحات لنقاش المواضيع المشار إليها في الفقرة 66 أعلاه، من أجل تحضير مجالات نقاش محتملة للدورة المقبلة ودعوة الإدارات إلى تقديم عروض أو أوراق لتركيز المناقشات.

[نهاية المرفق والوثيقة]